فصل ختامى

حول نقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية

المبحث الأول: مساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى فى القرن التاسع عشر

المبحث الثانى: مساهمة فؤاد مرسى فى دراسة تجدد الرأسمالية وعدم انهيارها فى القرن العشرين

المبحث الثالث: مساهمة توماس بيكيتى فى دراسة رأس المال فى القرن الحادى والعشرين

مقدمة:

نستعرض فى هذا الفصل الختامى ثلاثة اتجاهات فكرية تتعلق بنقد الاقتصاد السياسى، ونتناول تشريح قوانين تطور الرأسمالية والتنبؤ بحتمية انهيارها، ثم عوامل استمرارها وتجددها، وأخيرا واقع النظم الرأسمالية فى القرن الحادى والعشرين واتساع فجوة اللامساواه فى توزيع الدخل والثروة فى البلدان الرأسمالية وعلى مستوى العالم.

أولا: مساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية فى القرن التاسع عشر، والتنبؤ بانهيارها واستيلاء البروليتاريا على السلطة واقامة ديكتاتورية البروليتاريا.

ثانيا: عوامل تجدد الرأسمالية وعدم انهيارها، فى القرن العشرين. دراسة علمية قيمة للمفكر الماركسى الأستاذ الدكتور فؤاد مرسى.

ثالثا: دراسة رأس المال فى القرن الحادى والعشرين للاقتصادى الفرنسى توماس بيكيتى.

المبحث الأول
مساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى
فى القرن التاسع عشر

مقدمة:

المطلب الأول: الاقتصاد السياسى وتطور الرأسمالية فى القرن التاسع عشر:

ظهرت الأفكار الكلاسيكية فى مراحل ميلاد الرأسمالية الصناعية فى القرن الثامن عشر، والتى اتسمت بتراكم رأس المال الصناعى وتشييد المصانع وانتشار صناعة النسيج والصلب والفولاذ واستغلال مناجم الفحم والحديد. وقد صاحبت هذه الثورة الصناعية تعاسة كبيرة للطبقة العاملة وبؤس فى أوساطها واستغلال كبير للأطفال والنساء، الذين كانوا يعملون فى المناجم المظلمة والمعامل الضيقة، وقد ساعد المستوى المنخفض للأجور أصحاب رؤوس الأموال من تكديسها واستثمارها، الشيء الذي أدى إلى تقدم اقتصادي كبير على حساب تضحيات اجتماعية قاسية.

وقد أثارت هذه الأوضاع الاستغلالية كثير من معارضى المذهب الليبرالى الكلاسيكى، وهم الذين ينزعون عادة إلى التيار الاشتراكى، وقد قسم المؤرخون الاقتصاديون الاشتراكيين إلى قسمين هما: الاشتراكيون المثاليون أو الطوباويون، الذين انتقدوا الرأسمالية وشيدوا فى حياتهم مجتمعات مثالية على شكل نماذج تستجيب للرغبات الشخصية أكثر مما تستجيب للمنطق العلمى. ومن أهم رواد هذا الفريق جماعة سان سيمون Saint Simon فى فرنسا. أما الفريق الآخر فهم الاشتراكيون العلميون الذين حاولوا تفسير الأحداث الاقتصادية من خلال فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية. ومن أهم رواد هذا الفريق نجد المفكر الاقتصادي الألماني كارل ماركس Karl Marx.

لقد علمنا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن العمل هو مصدر كل أنواع الثروات ومقياس كل القيم، بحيث أن سلعتين يتطلب إنتاجهما نفس زمن العمل يمتلكان نفس القيمة، ويمكن بالتالي مبادلتهما ببعضهما ما دامت القيم المتساوية بشكل عام قابلة للتبادل. ويعلمنا في ذات الوقت بأن هناك نوعا من العمل المتراكم فى أدوات الانتاج يطلق عليه رأس المال، الذى يرفع القدرة الإنتاجية للعمل الحي، لما يحتويه من مصادر المعونة ورفع الانتاجية، وتتضخم أرباح العمل الميت أى الآلات، ويتراكم رأس المال، في حين أن أجور العمل، أى رأس المال الحي تتناقص على الدوام، وجماهير العمال التي تعيش على الأجور وحدها تتزايد عددا وفقرا.

والتحليل الماركسي للرأسمالية يتناول الشروط الضرورية لوجود الرأسمالية، وتطور الرأسمالية الصناعية، حيث يتركز ويتراكم رأس المال فى الشركات الكبرى. لقد تحقق هذا التطور خلال القرون القليلة الماضية من خلال منافسة شرسة ومن خلال الأزمات والحروب. في الوقت الذي كان فيه الاقتصاديون الكلاسيكيون يتوقعون ازدهار "التجارة الحرة"، أوضح ماركس كيف أن المنافسة ستؤدي إلى الاحتكار وأن الشركات الصغرى ستتقرض. ان السلع والمنتجات في ظل الرأسمالية لا يتم إنتاجها من أجل تلبية الاحتياجات فقط، فهي تنتج، في المقام الأول، من أجل أن تباع وتحقق الربح، وهذه هي الوظيفة الأساسية للصناعة الرأسمالية.

يفترض نمط الإنتاج الرأسمالي توفر عدد من الشروط. أولا، لابد من وجود طبقة كبيرة من العمال المحرومين من الملكية، والذين هم بالتالي مضطرون لبيع قوة عملهم لكي يعيشوا. وهذا يعني أنه في ظل الرأسمالية ليس المفهوم الليبرالي: "ديمقراطية المالكين" سوى عبث، لأنه إذا ما امتلكت أغلبية الشعب ما يكفيها من الممتلكات لتلبية حاجياتها، فإن الرأسماليين لن يجدوا عمالا لخلق الأرباح. وثانيا، يجب أن تتركز وسائل الإنتاج في أيدي الرأسماليين. فخلال عدة قرون، تم القضاء بدون رحمة على صغار المزارعين وكل صغار الملاك الآخرين. لقد استولى الرأسماليون وكبار ملاكي الأراضي على مصادر رزقهم، وأرغموا العمال على الإنتاج السلعى وخلق فائض القيمة وبالتالى تراكم رأس المال.

كان هدف ماركس هو اكتشاف قوانين الحركة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى، وعن طريق تحليل مجال الإنتاج والعلاقة بين العمل المأجور ورأس المال، يتمكن ماركس من كشف التناقضات الطبقية الكامنة داخل النظام التي يتجاهلها علماء الاقتصاد الرأسماليون. فبينما يرى آدم سميث أن الرأسمالية والسوق الحر يتوافقان مع ميلٍ في الطبيعة البشرية إلى مبادلة شيءٍ مقابل شيءٍ آخر. نجد في المقابل أن ماركس يجادل ماركس في «رأس المال» بأن «العلاقة بين العمل المأجور ورأس المال تحدد الطبيعة الكلية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وكان هدفه هو تجاوز الدراسة المحصورة بعملية التبادل (البيع والشراء)، التي تخفي ما يحدث تحت السطح. أى أن علماء الاقتصاد البورجوازيين يرون العلاقات الرأسمالية بصفتها الترتيب الطبيعي للأمور، نابعةً عن ميلٍ في الطبيعة البشرية، كما زعم آدم سميث. والنتيجة، بالنسبة لهم، هي أن حركة أسعار السوق، وفترات الدَين، والدورات الاقتصادية، وتقلبات الطفرات والأزمات، تبدو كقوانين طبيعية تفرض، بصورة لا تقاوم، إرادتها عليهم، وتواجههم كضرورةٍ عمياء. لكن ماركس يرى أن عملية الإنتاج الرأسمالية هي شكلٌ مُحدّد تاريخيًا لعملية الإنتاج الاجتماعية عموما. وسعى لتحليل الرأسمالية والسوق تاريخيًا، ليس كنتيجة لقوانين طبيعية، إنما كنظام

ديناميكي ينبثق إلى الوجود، مثله مثل مجتمعاتٍ طبقية أخرى، في مرحلة معيّنة من التاريخ البشري، وتقوّضه تناقضاته بشكل منتظم.

فعملية الإنتاج في قلب كل المجتمعات البشرية هى تحويل الطبيعة لإنتاج الأمور اللازمة للحفاظ على بقاء ذلك المجتمع. في المجتمعات الطبقية توجد إحدى طبقات المجتمع التى تأخذ جزءًا من منتجات عمل طبقة أخرى وتحتفظ بها لنفسها. ففي ظل النظام الإقطاعي، على سبيل المثال، يأخذ السادة الاقطاعيون مثل اللوردات والنبلاء جزءًا من منتجات عمل الأقنان، فقضى الأقنان جزءًا من أسبوع عملهم لإنتاج بضائع لأنفسهم، وجزءًا من عملهم استُنفِذ لإنتاج بضائع للورد؛ بإمكان القن أن ينتج أكثر مما يستهلك، ومايزيد عن ذلك يذهب إلى النبلاء. سمّى ماركس هذا العمل الزائد بـ «فائض العمل»، واستخراج الفائض هذا سمّاه بالاستغلال.

في ظل الرأسمالية، النقيضان ليسا اللوردات والأقنان، إنما الرأسماليون والعمال. وعنصرٌ مركزي في تحليل ماركس للرأسمالية هو كيفية تمكن الرأسماليين من الحصول على فائض العمل من العمّال. وبسبب كيفية سير السوق، يتخذ الاستغلال في ظل الرأسمالية صورة أكثر تقنّعًا من أنماط الإنتاج السابقة. وإن نظرية العمل أساس للقيمة، ونظرية فائض القيمة الخاصة بماركس لهي أداةٌ مهمة في كشف لعملية استغلال الرأسماليون للعمال.

المطلب الثاني: نبذة عن حياة ماركس وكتاب رأس المال:

ولد ماركس فى مدينة تريير Trier فى غرب ألمانيا بالقرب من الحدود الفرنسية عام ١٨١٨م والتحق بجامعة بون ثم جامعة برلين لدراسة القانون والفلسفة والتاريخ، وحاز على شهادة الدكتوراة فى الفلسفة عام ١٨٤٠، وسرعان ما اشتغل بالسياسة.[١] وعمل بالصحافة ولكن أغلقت حكومة بروسيا الجريدة التى كان يشتغل فيها عام ١٨٤٣ وبعدها توجه إلى باريس التى تعتبر آنذاك مقرا للحركات السياسية الراديكالية. وقد احتك ماركس بكثير من العلماء والمفكرين والفلاسفة من بينهم المفكر فريدريك أنجلز Friedrick Engls (١٨٢٠-١٨٩٥)، وقدم مع صديقه فريدريك إنجلز الاشتراكية العلمية، ومصادر الاشتراكية العلمية هى:

١- الفلسفة الألمانية: فقد اهتم بالفلسفة الألمانية الكلاسيكية وخاصة مذهب "هيجل" الجدلي ومذهب "فيورباخ" المادي ونقد المذهبين ليخرج بمذهبه الفلسفي وهوالمادية الجدلية أوالدياليكتيكية"

٢- الاقتصاد السياسى الانجليزي: وخاصة المفكر آدام سميث والنموذج الاقتصادي لدافيد ريكاردو، حيث قام بنقد الاقتصاد وفقا للمنطق الجدلي.

---

[١] أظهر ماركس اهتماماً بالفلسفة والسياسة رغم معارضة والده الذي أراد لماركس أن يصبح محاميا مثله. وكان أبوه محاميا ينحدر من عائلة يهودية ثم اعتنق البروتستانتية في سنة ١٨٢٤. ولم تكن عائلة ماركس الميسورة والمثقفة عائلة ثورية.

٣- الاشتراكية الفرنسية: تأثر ماركس بالاشتراكية الفرنسية فى القرن التاسع عشر، لأنها كانت تمثل أعلى درجات النضال الحاسم وتعتبر الاشتراكية العلمية تغييرا ثوريا وحتمى للمجتمع بفعل تناقضات الرأسمالية. وترى الاشتراكية العلمية أنه لا يمكن تحقيق الاشتراكية عن طريق التدرج السلمى بل عن طريق الثورة، وصدر البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ والذي احدث ضجة كبيرة وكان له الوقع الكبير في تاريخ البشرية.

وبعد رحلة طويلة من البحث استقر المقام بماركس فى فرنسا ليستأنف عملية البحث فى المصادر العلمية التي تلقي الضوء على تاريخ الرأسمالية الصناعية إلى أن وافته المنية عام ١٨٨٣.

يتكون كتاب رأس المال من أربعة مجلدات، حيث تتضمن المجلدات الثلاثة الأولى نص النظرية الاقتصادية الماركسية في الرأسمالية، وهو مؤلف يتميز بوحدة المادة التي يدرسها وطريقة البحث. إن دراسة المادة في المجلدات الثلاثة تخضع لنفس الهدف ولفكرة واحدة، كشف قانون حركة أسلوب الانتاج الرأسمالي وأدائه وأفوله. وكل مجلد جزء لا يتجزأ من الوحدة الكلية ويقدم مستوى من مستويات تحليل الموضوع وعرض المادة.

وقد صدر المجلد الأول من كتاب كارل ماركس رأس المال فى حياة ماركس سنة ١٨٦٧. وشكل صدوره انقلاباً ثورياً في الاقتصاد السياسي، حيث هزّ أسس الاقتصاد السياسي البرجوازي ونظرياته التبريرية للرأسمالية، وقدم منهاجا لاقامة الاشتراكية لتحل محل الرأسمالية، وتقوم ديكتاتورية البروليتاريا أو سلطة العمال بدلا من سلطة الرأسمالية. ومازال كتاب رأس المال يمارس تأثيره على الفكر السياسي والاقتصادي، وفرصة التزود بمعرفة النظرية الاقتصادية الأصيلة. وبعد وفاة ماركس قام فريدريك انجلز بتجميع وتنسيق مخطوطات المجلدين الثاني والثالث وقام باصدارهما على التوالي في عامي ١٨٨٥ - ١٨٩٤. أما المجلد الرابع وموضوعه « نظريات فائض القيمة » فقد صدر ما بين ١٩٠٥ - ١٩١١ بمبادرة من كاوتسكي.

في المجلد الاول يقدم كارل ماركس مدخله إلى الإقتصادي السياسي، الذي عرف لاحقاً بالإقتصاد السياسي الماركسي، ويعرض فيه نظريته الشهيرة عن فائض القيمة العمل، ودراسة الإقتصاد السياسي من خلال المنطق الجدلي (الدياليكتيك). ويقوم ماركس باعادة تعريف الإقتصاد السياسى بتفاصيله من السلع وقوانين العرض والطلب من ناحية، وعرضا للتطور التاريخي للإقتصاد وتطور العلاقات الإقتصادية عبر التاريخ ليكون أساسا في الإقتصاد السياسي من ناحية أخرى.

وقد درس ماركس عملية انتاج رأس المال مأخوذة بذاتها ومجردة عن العمليات الأخرى مثل التداول والتوزيع، حيث قام بصياغة القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الانتاج الرأسمالي، أي قانون انتاج فائض القيمة. أما في المجلد الثاني فقد قام بدراسة عملية تداول رأس المال كعملية ضرورية في دورته. وفي المجلد الثالث ينقلنا ماركس إلى سطح الواقع الرأسمالي الملموس ويدرس عملية الانتاج الرأسمالي المأخوذة بوحدتها كعملية انتاج وتداول لرأس المال، حيث يدرس الاشكال الملموسة التي تتوزع اليها فائض القيمة. وفي المجلد الرابع عرض ماركس ونقد النظريات البرجوازية في فائض القيمة.

المطلب الثالث: أدوات التحليل الماركسي:

أولا: المادية التاريخية أو المفهوم المادي للتاريخ:

الفلسفة المثالية لاتنسجم مع الأساس الاقتصادى للمجتمع الصناعى، فمقولة الفيلسوف ديكارت "أنا أفكر، اذا فانا موجود" تعنى أن الوعى سابق على الوجود المادى أو الاقتصادى للانسان، لكن رؤية ماركس عكس ذلك، حيث ان الناس اثناء الانتاج الاجتماعي لحياتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن ارادتهم. وتطابق علاقات الانتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية. ومجموع علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع اي الاساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي حقوقي وسياسي وتطابقه اشكال معينة من الوعي الاجتماعي. ان اسلوب انتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري بصورة عامة. فليس ادراك الناس هو الذي يحدد معيشتهم بل على العكس من ذلك معيشتهم الاجتماعية هي التي تحدد ادراكهم. وعندما تبلغ قوى الانتاج درجة معينة من تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج أى مع علاقات الملكية التي كانت الى ذلك الحين تتطور ضمنها. فبعد ما كانت هذه العلاقات اشكالا لتطور القوى المنتجة تصبح قيودا لهذه القوى. وعندئذ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية. ومع تغير الاساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل بهذا الحد أو ذاك من السرعة. وعند دراسة هذه الانقلابات ينبغي دائما التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية، هذا الانقلاب الذي يحدده بدقة العلوم الطبيعية، وبين الاشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية، أو بكلمة مختصرة الاشكال الفكرية التي يتصور فيها الناس هذا النزاع ويكافحونه.

لا يمكن أن نفهم مذهب ماركس إذا ما تجاهلنا تفاعلات الواقع الاقتصادي والتيارات الفكرية التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر، والتى استقى منها ماركس الكثير والتى أثرت على فلسفته فقد أخذ عن الفيلسوف الألمانى " هيجل " المنطق الجدلى حيث يتم عن طريقه الإحاطة بأعمق مظاهر التطور، كما أخذ عن الاقتصاديين الكلاسيكيين نظرية القيمة فى العمل، وبنى فلسفة شمولية تهدف إلى تسيير مختلف مراحل تاريخ البشرية. وتتلخص عطاءات ماركس الاقتصادية فى وصفه للنظام الرأسمالى الذي حكم عليه بالزوال، كما تنبأ بانتشار النظام الاشتراكى الذي سيتطور فى آخر المطاف ليصل إلى مرحلة النظام الشيوعى. حيث يرى ماركس انه إذا أصبح فى أيدي الناس قوى إنتاجية جديدة تغيرت طريقة إنتاجهم وتغيرت بالتالي طريقة ربحهم ومعيشتهم وكذا العلاقات الاجتماعية بينهم.

تبسيط يمكن القول أن الطاحونة اليدوية أنتجت المجتمع الإقطاعى، أما الآلة البخارية فقد أنتجت المجتمع الرأسمالى، وذلك يوضح مقولة ماركس بان وسائل الإنتاج عندما تتحول تحول معها العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهكذا يترتب عن كل مستوى معين للتقدم التكنولوجى وضعية اجتماعية معينة وأن هذا التقدم التكنولوجى هو السبب فى انتقال البشرية من النظام البدائى إلى العبودى ومن النظام الإقطاعى إلى النظام الحرفى فالرأسمالى، وتمكن أساليب الإنتاج فى كل مرحلة من هذه المراحل طبقة معينة من السيطرة على الطبقات الأخرى فتنشئ تنظيماتها التى تضع قوانين وتنشر أفكارا وإيديولوجية تهيمن بها على الطبقات الأخرى، وهكذا يرى ماركس أن كل المظاهر الاجتماعية والسياسية والفكرية من نظام العائلة ومؤسسات وقيم أخلاقية ما هي إلا انعكاسات لواقع

طبقى ومادي معين، وهكذا تخضع البنية الفوقية Ueberbau للبنية التحتية Basis ، فالأولى تمثل كل المظاهر الاجتماعية والثانية تمثل الوضع المادي لوسائل الإنتاج، وهذا لا يعنى أن البنية التحتية لا تتأثر بالبنية الفوقية بل بالعكس فهناك علاقة جدلية تؤدي إلى تغيير دائم، ذلك أن سيطرة طبقة ما فى كل نظام لا تدوم اذ سرعان ما تتطور أساليب الإنتاج ويتسع بفضل ذلك تأثير الطبقات المقهورة فتطيح بالطبقة المسيطرة ويبقى الوضع هكذا إلى أن تتنحى وتزول عنها الطبقات والصراع الدائر بينها.

كان الفيلسوف الألمانى هيجل أول من حاول أن يكتشف فى التاريخ عن قانون تطور داخلى، وكان المفهوم المادي للتاريخ يتشكل على أيدي كتاب البورجوازية أنفسهم غير أن ماركس قام بتطوير المادية وطبقها على التاريخ وصاغ لأول مرة قانونها العلمي فقد حان عندئذ أوان هذا الكشف.

ولكى ندرك مغزاه البعيد يمكن أن نطرح سؤالا: ما الذي جعل آدام سميث ودافيد ريكاردو يكشفان عن قوانين الاقتصاد الرأسمالى ؟ هل السبب ذاتى من عمق وأصالة فكرهما فحسب أم موضوعى من تطور الواقع الاقتصادي ؟ على هذا النحو نبين أيضا السر فى الكشف عن المادية التاريخية. قد شيد ماركس منهجه واستخدمه فى نقد الاقتصاد السياسى هذا المنهج كان يجب أن يبدأ من ابسط العلاقات الجوهرية التى تصادفها تاريخيا أى العلاقات الاقتصادية بين الناس، ففى ظل الإقطاع كانت العلاقات الاقتصادية واضحة لأن الاستغلال الطبقى كان واضحا، وعندئذ كان شكل الدولة واضحا يعبر بدقة عن شكل الاقتصاد، ومن ثم كان مفكرو الإقطاع أقل ميلا للتجريد من مفكري البورجوازية، أما فى ظل الرأسمالية فقد تعقدت الأمور وأصبح الاستغلال الرأسمالى معقدا وأصبحت العلاقة بين الاقتصاد والدولة أكثر تعقيدا من ذي قبل، وكان على مفكري الرأسمالية على حد قول ماركس في كتابه " بؤس الفلسفة " أن يفلسفوا هذا التعقيد كله.

ان المادية التاريخية هى التى أتاحت بناء الاشتراكية العلمية على أنقاض الاشتراكية الخيالية المثالية وفى كتاب رأس المال يقدم ماركس الأساس العلمى للاشتراكية حين يكشف عن القانون الأساسى للرأسمالية والمتمثل فى قانون فائض القيمة. وبهذا الأساس العلمى تمكن ماركس من دحض آراء برودون الفوضوية. ويجب القول أن ماركس لم يقم بعرض منظم لمنهجه فى المادية الجدلية مثلما فعل غيره من الفلاسفة، غير انه يجب القول انه إذا كان ماركس لم يؤلف كتابا مستقلا فى المنطق فقد ترك كتاب " رأس المال " حيث طبق ماركس على علم الاقتصاد منطق المادية الجدلية في نشأة وتطور رأس المال.

يعتقد ماركس أن الصراع الطبقى هو المحرك للتاريخ، وبه تنتقل المجتمعات من حالة إلى أخرى، وعملية التغيير هذه هى نتيجة حتمية للصراع والذي تعد أطرافه طبقتين أساسيتين هما طبقة مالكة لوسائل الإنتاج والثروة ومهيمنة على السلطة، وطبقة فاقدة لها وتعامل كإحدى وسائل الإنتاج وقد صاغ ماركس هذا الصراع بين قوى الانتاج ,علاقات الانتاج أو الملكية. وهذا الصراع ينتهي بهيمنة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج.

ويرى ماركس أن الصراع بين الطبقتين هى الوسيلة التى ينتقل على إثرها المجتمع من مرحلة لأخرى ونتيجة هذا الصراع ظهور نظام جديد للإنتاج يحمل بدوره بذور فنائه وهو الصراع الطبقى، وهكذا تستمر عملية الصراع والجدلية فهي ضرورية لاستمرارية الحياة الاجتماعية وتطورها وهذا

الصراع هو الذي يصنع التاريخ، ويتضح ذلك من خلال فكرة أن التطور التاريخي الذي خضعت له المجتمعات كان بواسطة الصراع الطبقي ونهايته تؤدي إلى ظهور مجتمع جديد يحمل معه الصراع الذي يتشكل ويتجدد مع الصيرورة التاريخية للمجتمع.

ثانيا: المادية الجدلية أو الديالكتيكية:

الديالكتيك حسب مفهوم ماركس كما هو حسب مفهوم هيجل يشمل ما يسمى اليوم بنظرية المعرفة التي يجب ان يعالج موضوعها من وجهة نظر تاريخية ايضا وذلك بان تدرس وتعمم منشا المعرفة وتطورها اي الانتقال من اللامعرفة الى المعرفة. والواقع انه لولا المادية الجدلية لم يكن ماركس ليصل إلى" رأس المال " فماذا تعنى هذه المادية الجدلية ؟انها جملة القوانين العامة لحركة الطبيعة والمجتمع والفكر، يجب البحث عن علة الحركة فى الظواهر. أن العلة الجوهرية لهذه الحركة لا توجد من خارج الظواهر بل من داخلها. أنها توجد فى الطبيعة المتناقضة الكامنة فى الأشياء ذاتها، ففى كل شيء تناقضاته الداخلية. ومن ثم تكون الحركة عبارة عن صراع المتناقضات. أما العوامل التى تتصارع من خارج الظاهرة فهى تلعب الدور الثانى بعد التناقضات الداخلية. ومعنى هذا بالتطبيق على المجتمع بشكل رئيسى إلى الأسباب الداخلية فى المجتمع إلى التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج إلى التناقضات بين الطبقات. من صراع هذه التناقضات يتطور المجتمع قد يبدوالتاريخ وكأنه يكرر نفسه لكنه فى الحقيقة يكرر نفسه بصورة أخرى وعلى أساس أرقى فالتطور الاجتماعي تطور حلزوني لا تطور مستقيم.

وبهذا المنهج ذهب ماركس فى كتابه " رأس المال " يقتحم الصرح الاجتماعى الذي يتجاوب مع علاقات الإنتاج الرأسمالية هذا الصرح الذي يشكل الهيكل العظمى لها وحدها. ومنذ ظهور " رأس المال " تجسد المفهوم المادي للتاريخ فرأس المال تطبيق رائع للمادية الجدلية على الاقتصاد الرأسمالى. وهكذا اكتشف ماركس المادية التاريخية كتطبيق للمادية الجدلية على تطور المجتمع واستقرت منذ ذلك الحين منهجا للبحث الاجتماعي، يستحوذ على المجتمع في تفاصيله ويحلل أشكال تطوره ويكشف عن قوانينه الداخلية.

لقد كان ماركس وانجلز يريان في ديالكتيك هيجل اوسع مذهب من مذاهب التطور واوفرها مضمونا واشدها عمقا واثمن اكتسابا حققته الفلسفة الكلاسيكية الالمانية. وكانت كل صيغة اخرى لمبدا التطور تتراءى لهما وحيدة الجانب فقيرة المضمون تشوه وتفسد السير الواقعي للتطور (الذي يتميز احيانا بقفزات وكوارث وثورات) في الطبيعة والمجتمع. "اننا كلينا، ماركس وانا، كنا وحدنا تقريبا اللذين عملا لانقاذ الديالكتيك الواعي" (من المثالية بما فيها الهيغلية نفسها) "وذلك بادخاله في المفهوم المادي للطبيعة".

ليس هناك من أمر نهائي مطلق مقدس أمام الفلسفة الديالكتيكية فيه ترى كل شيء وفي كل شيء خاتم الهلاك المحتوم، وليس ثمة شيء قادر على الصمود في وجهها غير الحركة التي لا تنقطع، حركة الصيرورة والفناء، حركة التصاعد ابدا دون توقف من الادنى الى الاعلى. وهذه الفلسفة نفسها ليست الا مجرد انعكاس هذه الحركة في الدماغ المفكر". فالديالكتيك هو اذن في نظر ماركس علم القوانين العامة للحركة سواء في العالم الخارجي ام في الفكر البشري". ان هذا المظهر الثوري

لفلسفة هيجل هو ما تبناه ماركس وطوره. فالمادية الديالكتيكية "لم تعد بحاجة الى فلسفة توضع فوق العلوم الاخرى" وان ما تبقى من الفلسفة القديمة هو "نظرية الفكر وقوانينه- المنطق الشكلي والديالكتيك.

المطلب الرابع: نظريات ماركس الاقتصادية:[1]

أولا: تحليل ماركس للسلعة والنقود وتحولها إلى رأس المال:

يبدأ ماركس فى الجزء الأول من كتاب رأس المال بتفسير العلاقة بين السلعة والنقود، وينتقل بعد ذلك إلى رأس المال، وهنا تكمن القضية الرئيسية: ما هو رأس المال ؟ أهو النقد الذي يتحول إلى سلعة، لكي يصير إلى تبديلها مجددا من سلعة إلى نقد أكثر من المبلغ الأصلي. لا يمكن حل اللغز إلا إذا وجدنا، في السوق، سلعة من نوع خاص، سلعة تشتمل قيمتها الاستعمالية على إنتاج القيمة التبادلية. هذه السلعة قوة العمل. يشتري الرأسمالي قوة العمل ويقوم بتشغيلها لصالحه كي يبيع ما تنتجه. وما هي قيمة قوة العمل، إنها قيمة وسائل الحياة الضرورية لديمومة العامل وإعادة توليد نوعه بالطريقة القائمة في بلد معين أو حقبة تاريخية معينة.

لنفترض أن العامل يتلقى قيمة قوة عمله ولنفترضها ممثلة بست ساعات عمل يوميا، أو نصف يوم عمل. غير أن الرأسمالي اشترى قوة العمل لمدة يوم عمل كامل، ويستغل الرأسمالي قوة العمل بالاستيلاء على انتاج ست ساعات عمل دون أن يدفع لقاءها شيئا. من ذلك يستنتج ماركس أن كل فائض القيمة، مهما كانت الطريقة التي تتوزع بها، كربح رأسمالي أو ريع عقاري الخ هي عمل غير مدفوع الأجر.

(أ): سير العمل وعملية إنتاج فائض القيمة وتحليلها:

١- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:

ان سير العمل وحده هو الذي يضيف قيمة جديدة. أي أن فائض القيمة في الإنتاج الرأسمالي ينشأ من تجاوز قيمة المنتج لقيمة العناصر المستخدمة فى الانتاج، وهى أساسا الآلات، ويسميها ماركس بالعمل الميت، وقوة العمل ويسميها ماركس بالعمل الحى.

إن قيمة السلع تتناسب عكسيا مع شدة إنتاجية العمل، كما هو الحال أيضا مع قيمة قوة العمل لأنها تتوقف على أسعار السلع. أما فائض القيمة النسبية فتتناسب، على العكس من ذلك، طرديا مع شدة إنتاجية العمل. إن الرأسمالي لا يكترث بالقيمة المطلقة للسلع، بل يهتم فقط بالقيمة الزائدة المندمجة فيها. إن تحويل فائض القيمة إلى نقد يتضمن استرداد القيمة التي دفعها سلفا. وما دامت

---

[1] فى عرضنا لمساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية نعتمد على دراستنا للمجلد الأول لكتاب رأس المال Das Kapital باللغة الألمانية، وسلسلة محاضرات فى النظرية الاقتصادية لدراسة كتاب رأس المال فى جامعة برلين فى العام الجامعى ١٩٧٩/١٩٨٠، لدى الأستاذين هاوج Haug وكيسكر Kisker. والجدير بالذكر أن محاضرات الأستاذ هاوج كانت مفتوحة واختيارية لجميع الطلبة فى كليات جامعة برلين FU Berlin، وهى جامعة ليبرالية فى برلين الغربية، كثقافة اقتصادية ضرورية لكل التخصصات. وكانت مصحوبة بتدريبات ومناقشات لجميع فصول كتاب رأس المال.

نفس عملية زيادة الإنتاجية تخفض قيمة السلع وترفع فائض القيمة التي تحتويها، يصبح من الواضح لماذا يكد الرأسمالي الذي لا هم له سوى إنتاج القيمة التبادلية، من اجل خفض القيمة التبادلية للسلع.

ان سير العمل وحده هو الذي يضيف قيمة جديدة، أي أن فائض القيمة في الإنتاج الرأسمالي ينشأ من تجاوز قيمة المنتج لقيمة العناصر المستخدمة فى الانتاج، وهى أساسا الآلات، ويسميها ماركس بالعمل الميت، وقوة العمل ويسميها ماركس بالعمل الحى. إن رأس المال الموظف في أدوات العمل لا يغير، على هذا الأساس، من حجم قيمته أثناء عملية الإنتاج. ويسمى برأس المال الثابت. أما الجزء الموظف في شراء قوة العمل فإنه يغير من قيمته فعلا، ويسمى برأس المال المتغير.

تبدأ عملية الانتاج الرأسمالى بظهور صاحب رأ س المال النقدى Geldkapital فى السوق كأنه يرتدى قناع شخصية Charakter Maske ليشترى بالنقود (ونرمز لها بالرمز ن) سلعا للانتاج (ونرمز لها بالرمز ع)، وهى الآلات وأدوات الانتاج (ث رأس المال الثابت) وقوة العمل(غ رأس المال المتغير)، وتبدأ عملية الانتاج (ونرمز لها بالرمز ج).

(ن – ع (ث + غ) ...ج ... س – ن/) وبانتهاء يوم العمل يحصل الرأسمالى على سلع لبيعها فى السوق لتدر له نقود زائدة عن رأس المال النقدى الذى بدأ به العملية الانتاجية.

إن الزيادة في قيمة النقود التى تتحول الى رأسمال صناعى، لا يمكن أن تحدثها النقود لأنها مجرد وحدة حساب ووسيط للتبادل. ولا يمكن أن ينشأ التبادل من القسم الثاني من عملية انتاج السلعة س، وبيعها (س – ن/) لأن هذا البيع يحول السلعة من شكلها الطبيعي أو المادى إلى شكلها النقدي. لا بد أن هذا التبادل يحدث في السلعة التي تم شراؤها في القسم الأول (ن – ع)، إلا أنه لا يمكن أن يحدث في نطاق قيمتها عند التبدل، لأننا نتبادل سلعا متساوية، والسلعة تشتري بقيمتها الفعلية. لا يمكن أن ينشأ هذا التبدل، إذن، إلا من قيمة هذه السلعة عند الاستعمال، أي من الاستعمال الذي يستخلص منها.

من هذا العرض المبسط لعملية الانتاج الرأسمالى نجد أن مشتري قوة العمل يقوم باستهلاكها عن طريق دفع بائعها للشروع بالعمل. ولكي ينتج هذا العمل سلعا ينبغي أن يقدم أول الأمر قيما استعمالية، وفي هذه الخاصية يكون العمل مستقلا عن العلاقة المحددة بين الرأسمالي والعامل. إن لسير العمل، على أساس رأسمالي، خاصيتين: يعمل العامل تحت إشراف الرأسمالي، والسلعة المنتجة تصبح ملك للرأسمالي، ذلك لأن سير العمل لا يجري الآن بين شيئين قام الرأسمالي بشرائهما: قوة العمل ووسائل الإنتاج، ولكن الرأسمالي لا يريد القيمة الاستعمالية المنتجة لذاتها، بل لأنها المستودع المادي للقيمة التبادلية، وبالأخص القيمة الفائضة. إن العمل في ظل هذه الشروط، حيث كانت السلعة وحدة للقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، يصبح وحدة قياس لعملية الإنتاج وعملية خلق القيمة، وسير العمل، باعتباره عملية لخلق القيمة، وهذا الإنتاج هو عملية الإنتاج الرأسمالي للسلع.

يكتشف صاحب رأس المال النقدى، في نطاق التداول في السوق، القدرة على العمل أو قوة العمل كسلعة تكون قيمتها النافعة محتوية على ميزة كونها مصدرا للقيمة التبادلية، ويكون استهلاكها إنجازا لعمل ما وبالتالي خالقا للقيمة. إن ما نعنيه بالقدرة على العمل أو قوة العمل، هو المجموع الكلي للقدرات الجسدية الموجودة في اهاب الكائن البشري الحي والتي يستخدمها لدى إنتاجه للقيم النافعة.

ولكي تمكن مالك قوة العمل من بيعها كسلعة، لا بد أن يكون قادرا على التصرف بها، لا بد أن يكون مالكا حرا لقوة عمله، ولشخصه. إنه يواجه مالك النقد في السوق، ويعقدان صفقة عمل كمالكين أحرار مستقلين للسلع، ولا يختلفان إلا في أن أحدهما بائع والآخر مشتر. إن علاقة المساواة القانونية هذه ينبغي أن تستمر، فمالك قوة العمل يستطيع، لهذا، أن يبيع قوة عمله لوقت محدد. وإذا ما باعها بكليتها، مرة واحدة، ونهائيا، فإنه يكون قد باع نفسه، ويتحول من رجل حر، إلى عبد، من مالك سلعة إلى سلعة. الشرط الثاني الضروري لتمكين مالك النقد من مواجهة قوة العمل كسلعة في السوق، هو أن يكون مالك قوة العمل مرغما على بيع قوة عمله نفسها المتجسدة في شخصه، بدلا من بيع سلع أخرى يتجسد فيها عمله.

إن تحول النقد إلى رأسمال يتطلب، لذلك، أن يواجه مالك النقد، في السوق، شغيلا حرا بمعنى مزدوج، حيث أنه كشخص حر: قادر على التصرف بقوة عمله من جهة، ولا يمتلك أية سلعة أخرى للبيع من جهة أخرى.

هذا العمل الزائد، الأعلى والأكثر من الوقت الضروري للتعويض عن الأجر، هو مصدر فائض القيمة، ومصدر الربح ومصدر النمو المطرد لتراكم رأس المال. النقطة الجوهرية هي أن الرأسمالي يقتطع عملا غير مدفوع الأجر، إلى جانب العمل الذي يدفع لقاءه. إن قيمة قوة العمل مدفوعة الآن، ولكن هذه القيمة أقل بكثير من تلك القيمة التي يقتطعها الرأسمالي من قوة العمل، والفرق بين الاثنين أي العمل غير المدفوع، هو الذي يؤلف فائض القيمة، أو بصورة أدق نصيب الطبقة الرأسمالية.

<u>٢- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:</u>

ينتقل ماركس من عرض طريقة إنتاج فائض القيمة إلى تحليلها. ويتضح، أن جزءا واحدا من رأس المال المستثمر في أي مشروع، يتكفل وحده بالمساهمة في توليد فائض القيمة، ذلك هو رأس المال الذي ينفق في شراء قوة العمل. هذا الجزء وحده ينتج قيمة جديدة، أما رأس المال الموظف في الآلات والمواد الخام والفحم. . الخ فإنه يعود إلى الظهور، فعلا، في قيمة المنتج. إنه يصان ويعاد إنتاجه، ولكن دون أن تنجم عنه أية قيمة زائدة. وهذا يدفع ماركس إلى أن يقترح تقسيما جديدا لرأس المال إلى جزئين، الأول: رأس المال الثابت Fixes Kapital الذي يعاد إنتاجه، إنه الجزء المستثمر في الآلات والمواد الخام وكل الأشياء المساعدة للعمل، والثاني: رأس المال المتغير Variables Kapital الذي لا تتم إعادة إنتاجه فحسب، بل هو في نفس الوقت المنبع المباشر لفائض القيمة. يتضح من ذلك أن رأس المال الثابت لا يسهم مباشرة في فائض القيمة مهما يكن ضروريا لإنتاجها، إن معدل فائض القيمة لا يتحدد إلا باستخراج نسبة مقدار فائض القيمة إلى مقدار رأس المال المستخدم مباشرة في خلقها، وبعبارة أخرى مقدار رأس المال المتغير. على هذا الأساس يحدد ماركس معدل فائض القيمة بنسبتها إلى رأس المال المتغير فقط.

إن أدوات العمل تتغير على الفور لتصبح وسائل امتصاص للعمل. لم يعد العامل هو الذي يستخدم أدوات الإنتاج، بل أن أدوات الإنتاج هي التي تستخدم العامل. ليس هو الذي يستهلك الأدوات كعناصر مادية لنشاطه الإنتاجي، بل هي التي تستهلك العامل كخميرة لسير عملها الحيوي.

(ب): شراء وبيع قوة العمل:

إن العلاقة بين مالك النقد (الرأسمالي) ومالك قوة العمل (العامل) ليست علاقة طبيعية، أو علاقة اجتماعية مشتركة لكل العصور، بل علاقة تاريخية، إنها نتاج ثورات اقتصادية عديدة. وكذلك الحال مع المقولات الاقتصادية الأخرى، فهي تحمل خاتم حقبتها التاريخية. فلكي يصبح المنتوج سلعة، لا بد أن يكف هذا المنتوج عن أن يكون وسيلة بقاء مباشرة لمنتجه. إن غالبية المنتوجات لا تتخذ شكل السلعة إلا ضمن طراز معين من الإنتاج، هو الإنتاج الرأسمالي.

حيث أن لقوة العمل قيمة تبادلية تتحدد، مثل كل القيم التبادلية للسلع، بوقت العمل اللازم لإنتاجها، وإعادة إنتاجها أيضا. إن قيمة قوة العمل هي قيمة وسائل البقاء الضرورية لصيانة مالكها، أي الحفاظ عليه في حالة طبيعية من القدرة على العمل، وتجديد وسائل الحياة اللازمة للتعويض عنه، أي لإنجاب الأطفال وتربيتهم واضافتهم الى طبقة البروليتاريا.[1]

ثانيا: إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي:

١- إنتاج فائض القيمة المطلق:

يطلق ماركس على وقت العمل الذي يعوض فيه العامل عن قيمة قوة عمله اسم العمل الضروري، أما في الوقت الإضافي الذي يشتغله العامل والذي ينتج خلاله فائض القيمة فيسميه بالعمل الزائد. والعمل الضروري والعمل الزائد بمجموعهما يشكلان يوم العمل. إن تاريخ تحديد طول يوم العمل هو تاريخ الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة من أجل تحديد ساعات العمل.

وفي يوم عمل معين، لا يمكن زيادة العمل الزائد إلا بتخفيض وقت العمل الضروري، ويمكن بلوغ ذلك أيضا، بمعزل عن تخفيض الأجور، بإنقاص قيمة العمل، أي بتخفيض كلفة وسائل الحياة الضرورية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بزيادة القوى الإنتاجية للعمل، وذلك بتطوير نمط الإنتاج نفسه. والهدف لتطوير القوى الإنتاجية هو تقليص وقت العمل الضروري، وتمديد وقت العمل الزائد من أجل تحقيق فائض القيمة المطلق.

وينشأ الصراع على تحديد طول العمل من التضاد بين مصلحة مالك المصنع الذي يود أن يقتطع أكبر قدر ممكن من العمل غير المدفوع يوميا، وبين مصلحة العامل المناقضة. ويصف ماركس وصفا جديرا بالقراءة ويستغرق قراية مائة صفحة، منبع هذا الصراع في الصناعة الإنجليزية ويشرح ماركس كيف أن الصناعة الإنكليزية لم تعان هبوطا، بل العكس أحرزت الكثير، لأنها اكتسبت من زيادة شدة عمل الفرد أكثر مما فقدته بتقليص ساعات العمل.

٢- إنتاج فائض القيمة النسبي:

هناك طريقة أخرى لرفع فائض القيمة إلى جانب تمديد يوم العمل إلى أكثر من الوقت اللازم لإنتاج وسائل البقاء الضرورية أو لإنتاج قيمتها. ففي يوم عمل محدود، وليكن مؤلفا من ١٢ ساعة، هناك ست ساعات من العمل الضروري وست ساعات لأجل إنتاج القيمة الزائدة. فإذا تم العثور على

---

[1] تعنى كلمة بروليتاريا فى اللغة اليونانية القديمة الناس الذين لاعمل لهم التناسل.

وسيلة لتقليص وقت العمل الضروري إلى خمس ساعات، يبقى لدينا سبع ساعات تنتج فائض القيمة خلالها. ويمكن تحقيق ذلك بانخفاض وقت العمل المطلوب لإنتاج وسائل العيش الضرورية، وبمعنى آخر رخص تكاليف وسائل العيش، وهذا يتحقق، بدوره، بتحسين الإنتاج.

ان ماركس عند تحليله فائض القيمة النسبي يدرس المراحل التاريخية الاساسية الثلاث لزيادة انتاجية العمل من قبل الرأسمالية:

- التعاون البسيط.
- تقسيم العمل والمانيفاكتورة.
- الآلات والصناعة الكبرى.

أ- التعاون البسيط:

ان قانون إنتاج فائض القيمة لا يتحقق بالنسبة للمنتج الفردي إلا عندما يقوم بالإنتاج كرأسمالي يدفع العديد من العمال للعمل في آن واحد، وهكذا يحرك معدل عمل اجتماعي. وشكل العمل الذي يمارسه عدة أشخاص، في عمل جماعي منسق، يعمل فيه أحدهم إلى جانب الآخر في ذات المهنة، أو في أعمال مختلفة ولكن مترابطة، يسمى بالتعاون. إن التعاون يخلق، من البداية، قوة إنتاجية هي بذاتها قوة اجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتصال الاجتماعي المحض يخلق، في أغلب النشاطات الإنتاجية، روح التفاخر لدى العمال مما يرفع كفاءة كل فرد منهم، بحيث أن ١٢ عاملا في يوم عمل مشترك يضم ١٤٤ ساعة ينتجون عملا أكثر مما ينتجه ١٢ عاملا في ١٢ يوما مختلفا، أو أكثر مما ينتجه عامل واحد في ١٢ يوما متعاقبا.

وتوجد أمثلة عن التعاون في الحضارة المصرية وبناء الأهرامات، والتعاون البدائي لدى الشعوب التي كانت تعيش على الصيد، ولدى البدو الرحل، وفي المجتمعات الهندية يستند على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والارتباط الطبيعي للفرد بقبيلته أو مجتمعه البدائي. ولكن التعاون في الإنتاج الرأسمالي يفترض، على العكس من ذلك، وجود العامل المأجور الحر.

ب- المانيفاكتورة وتقسيم العمل:

المصانع الصغيرة والورش أو المانيفاكتورة هي الشكل الكلاسيكي للتعاون القائم على أساس تقسيم العمل، وقد كانت سائدة قبل نهوض الرأسمالية الصناعية واستخدام الآلات. حيث يجرى تجميع حرف مختلفة يؤدي كل منها جزءا تفصيليا من العمل، حيث تنقسم كامل العملية إلى مكوناتها الجزئية. وأن يقوم العديد من الحرفيين بأداء أعمال متشابهة، أو القيام بنفس العمل على شكل جماعة موحدة في المعمل نفسه، ولكن عوضا عن إنجاز الأعمال الفردية واحدة بعد أخرى من قبل عامل واحد، يتم تجزئتها بشكل تدريجي إلى أن يجري تنفيذها من قبل عمال متعددين في وقت واحد مثل صناعة الإبر أو المنسوجات أو العربات. . الخ وبدلا من أن يكون المنتوج نتاج حرفي واحد، يصبح الآن نتاج عمل مجموعة من الحرفيين الذين لا يؤدي أحد منهم سوى جزء تفصيلي من العملية.

ج- الآلات والصناعة الكبرى:

كان لاكتشاف طاقة البخار واستخدام الآلات البخارية في المصانع الكبيرة أكبر الأثر في تحقيق فائض في الانتاج وتوسع السوق الرأسمالية. وأحدثت الصناعة الميكانيكية الضخمة تغييرا ثوريا في علاقات الانتاج وتطور الرأسمالية، وتحقيق فائض القيمة النسبي.

ثالثا: قانون تراكم وتركز رأس المال:

ان الامر الهام والجديد عند ماركس هو تحليل تراكم رأس المال Akkumulation des Kapitals، اي تحول قسم من فائض القيمة الى رأسمال، واستعماله لا لسد حاجات الرأسمالي الشخصية أو لارضاء نزواته بل للانتاج من جديد. لقد اشار ماركس الى خطأ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي اعتبر ان كل فائض القيمة التي تتحول الى رأسمال تذهب الى الرأسمال المتغير بينما هي في الحقيقة تنقسم الى وسائل انتاج ورأسمال متغير. وفي عملية تطور الرأسمالية وتحولها الى الاشتراكية يكتسب ازدياد حصة الرأسمال الثابت بمزيد من السرعة من أصل مجمل رأس المال، أي تطوير تكنولوجيا الانتاج، بالقياس الى حصة الرأسمال المتغير اهمية كبرى.

ينبغي تحويل فائض القيمة إلى نقودٍ من أجل تراكم رأس المال، أي أن الكتلة الإجمالية للسلع، أي المنتوج الكلي ينبغي أن تباع، ولكن بسبب فوضى السوق، فان التقلبات العنيفة في الأسعار تؤدي إلى تصادماتٍ كبيرة في مجرى العملية الانتاج. والطريقة الرئيسية لتطور هذا النوع هو «فيض الإنتاج»، أي أنه قد أنتج عددٌ من الأشياء تزيد عن قدرة الرأسماليين على بيعها بصورة مربحة.

يتمكن أصحاب رؤوس الأموال من جمع أموال ضخمة وتكديسها بين أيديهم نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها، وهي أرباح تترتب عن ظاهرة فائض القيمة فيستعملون هذه الأموال في الاستثمار أي في شراء رأس المال جديد، ويقسم ماركس رأس المال إلى قسمين: رأس المال الثابت وهويتكون من الآلات ومعدات ومواد أولية، ورأس المال المتغير هو الذي يدفع منه الأجور.

وتحدث عملية تركيز لرأس المال عندما يعمل كبار الرأسماليين على الاستيلاء على الأسواق وتوسيع مصانعهم على حساب المنظمين الصغار، الذين يضطرون للانسحاب من الدورة الإنتاجية فيصبحون بدورهم بروليتاريين، أي يصبحون جزء لا يتجزأ من الجيش العمالي الذي تتزايد تعاسته يوما بعد يوم في حين يتركز رأس المال في يد الأقلية.

ويوضح ماركس هنا ولأول مرة أن نمط الإنتاج الرأسمالي، أي الذين يفترض وجود رأسماليين من جهة وعمالا مأجورين من جهة أخرى، لا يقتصر على إعادة إنتاج رأس المال بصورة مستمرة، ولكنه يعيد إنتاج فقر العمال بصورة مستمرة في ذات الوقت، بحيث أنه يؤمن، على الدوام، ظهور رأسماليين جدد يمتلكون كافة وسائل البقاء، والمادة الأولية وأدوات العمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن وجود جماهير غفيرة من العمال المضطرين لبيع قوة عملهم إلى هؤلاء الرأسماليين لقاء كمية من وسائل العيش التي لا تكفي، في أحسن الأحوال، إلا لبقائهم قادرين على العمل، وعلى إنجاب جيل جديد من بروليتارين أصحاء. إلا أن رأس المال لا يعاد إنتاجه فحسب بل يزداد ويتضاعف باستمرار وكذلك تتضاعف سطوته على طبقة العمال المعدومي الملكية.

وعلى أية حال فإن عدد العمال الضروريين لإنتاج نفس الكمية من المنتوجات يتناقص أكثر فأكثر بفضل التقدم الآلي وتحسن الزراعة. . الخ. وهذا يؤدي إلى زيادة البطالة، لأن عدد العمال الفائضين عن الحاجة ينمو بسرعة أكبر من نمو رأس المال نفسه. ما هو مصير هذا العدد المتنامي من العمال؟ إنهم يشكلون جيش الصناعة الاحتياطي الذي يتقاضى، في فترات الأعمال السيئة أو المتواضعة، أجرا أدنى من قيمة عمله.

وكلما كانت نسبة الجيش الاحتياطي من العمال العاطلين أكبر من العمال الدائمين كلما تضخمت فئات العمال العاطلين، التي يتناسب بؤسها بصورة عكسية مع عذابات عملها. وأخيرا، كلما اتسعت فئات المعدمين من الطبقة العاملة وجيش الصناعة الاحتياطي، كلما تزايدت أزمة الرأسمالية. هذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي.

ينخفض مستوى معيشة العمال في حين ترتفع أرباح أصحاب رؤوس الأموال باستمرار، ويرى ماركس انه ونتيجة لتركيز رأس المال في يد الطبقة الرأسمالية ومع تطور الاقتصاد الرأسمالي يتزايد بؤس الطبقة العاملة فينخفض المستوى المعيشي للعمال في حين ترتفع أرباح أصحاب الأموال باستمرار مما يترتب تفقير أغلبية أفراد المجتمع من جراء الانخفاض في مستوى الأجور.

كما أنه نتيجة للتطور الاقتصادي غير المتوازن للرأسمالية تتوالي الأزمات، التي تنقل الرأسمالية إلى أزمة كبرى تطيح بها في نهاية الأمر، وفي هذا الخصوص يؤكد ماركس على زوال النظام الرأسمالي وفي نفس الوقت على الطبقة العاملة أن تنظم صفوفها وأن تتسلح بأيدولوجية الاشتراكية العلمية حيث تتمكن من القيام بالثورة التي ستقضي على النظام الرأسمالي معبرا على ذلك بقوله المشهور "يا عمال العالم اتحدوا".

<u>رابعا: قانون ميل معدل الربح للانخفاض:</u>

عرّفَ ماركس معدّل الربح الخاص بالرأسمالي كمقدار فائض القيمة المستخرَج نِسبةً لمقدار رأس المال المُستثمَر في الآلات والعمل. ووفق ماركس، يُعصَر معدل الربح بواسطة عملية الإنتاج الرأسمالي ذاتها، وحين ينخفض معدل الربح للإنتاج الرأسمالي أو الاقتصاد، يصبح اندلاعُ الأزمات ممكنًا.

ولكن كيف يحدث ذلك؟ أحد جوانب تراكم رأس المال هو أنّ على الرأسمالي أن يستثمر أكثر فأكثر في الآلات والأدوات من أجل زيادة الإنتاجية والتقدم على منافسيه. وبالتالي يصبح رأس المال الذي يستثمره متكوّنًا أكثر فأكثر من الآلات (رأس المال الثابت) عوضًا عن قوة العمل (رأس المال المتغير). مثلًا، في صناعةٍ معينة، ومع مرور الوقت، قد يتجه ٦٠ بالمئة من مجمل رأس المال إلى الآلات. وسمّى ماركس ذلك بالتركيب العضوي لرأس المال organische Zusammensetzung des Kapitals.

وحسب رأى ماركس سيكابد معدل الربح الخاص بالرأسماليين انخفاضًا، وذلك لأن مقدار مجمل رأس المال المُستثمَر يزداد، دون ازديادٍ في مقدار فائض القيمة. وقد سمّى ماركس ذلك بقانون

ميل معدل الربح للانخفاض.[1] ويرجع ذلك بسبب الى رفع درجة استغلال العمال، أي جعل العمّال يكدحون أكثر، وخفض الأجور دون قيمة قوة العمل، والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبى، وذلك بالبحث عن أسواق محتكرة وعمالة رخيصة في الخارج.

يواجه الرأسماليون قانون ميل معدل الربح للانخفاض باستمرار رفع درجة الاستغلال وخفض الأجور حتى يمكن لهذا الأمر أن يعوض عن هبوط معدل الربح، إن كانت جهود الرأسماليين ناجحة في إكراه العمال على العمل لمدة أطول وشدّة أكثر وبأجرٍ أقل. هذه العملية هي السبب وراء حالات تزامن إدخال تكنولوجيا انتاج جديدة مع استياء حياةِ العمال عوضًا عن تحسّنها، فبصورةٍ ما، يُجبَر العمال على التعويض عن هبوط معدل الربح. ورأى ماركس في قانون ميل معدل الربح للانخفاض والظروف المعارضة له كمصدرٍ للمزيد من عدم الاستقرار وشدة الصراع الطبقى.

خـاتمـة:

عمل ماركس على إنقاذ الاقتصاد السياسي من الابتزال أو التصفية، فقد تصدى ماركس في كتاب " رأس المال" لمهمة الكشف عن حركة المجتمع الرأسمالي، المجتمع الذي ولد علم الاقتصاد السياسي تعبيراً بورجوازياً عنه. وبذلك أتم ماركس صياغة هذا الاقتصاد السياسي من وجهة النظر النقدية للبروليتاريا. ولعل أهم ما توصل إليه ماركس في "رأس المال" هو بيان الطبيعة الانتقالية للرأسمالية، فقد كان ذلك جوهر ما قدمه ماركس إنقاذاً لعلم الاقتصاد السياسي من محاولة ابتذاله منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبذلك أثبت أن علم الاقتصاد السياسى هو بالضرورة علم تاريخي، لأنه علم القوانين التي تحكم إنتاج وتوزيع وسائل العيش المادية في المجتمع البشري. إنه علم يعالج مادة تاريخية بطبيعتها هي الإنتاج والتوزيع، وهي مادة تتغير باستمرار من مجتمع إلى مجتمع. فلا يمكن أن يكون الاقتصاد السياسي واحداً بالنسبة إلى جميع البلدان وجميع العصور.

إنه بإحلال فكرة قوة العمل محل العمل قد كشف عن ظاهرة فائض القيمة، وحدد مصدرها، كما نخلص من كل الصعوبات التي تحطمت عليها من قبل تحليلات سميث وريكاردو. ويتوصل ماركس إلى التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، استطاع متابعة عملية تكوين فائض القيمة، ومن ثم كشف الغطاء عن ظاهرة رأس المال في المجتمع الرأسمالي.

لقد جرت محاولات لتصفية الاقتصاد السياسي كعلم، وتحويله من علم يدرس العلاقات الاقتصادية بين الناس إلى علم يدرس العلاقة بين الإنسان والأشياء، من علم الظواهر بين البشر إلى علم لظواهر بين الأشياء. ففى ثلاثينيات القرن التاسع عشر استبعد بعض علماء الاقتصاد علاقات الإنتاج من دائرة الاقتصاد السياسي، وبعد ذلك استبعد جيفونز Jevons جميع العلاقات الاجتماعية. ومن ثم تحول الاقتصاد السياسي إلى مجرد علم للأسعار، وبدلاً من الرؤية الرحبة للتقليديين، الذين أولوا اهتمامهم لمسائل التوزيع فيما بين الطبقات، حل الاهتمام بالمشاكل الجزئية للأسعار.

---

[1] أثبت توماس بيكيتى فى كتابه الصادر حديثا حول رأس المال فى القرن الواحد والعشرين أن قانون ميل معدل الربح للانخفاض لم يتحقق، بل هو افتراض نظرى لدى ماركس ولم يجد شروط تحقيقه فى تطور الرأسمالية. وسنعرض وجهة نظر بيكيتى فى نهاية هذا الفصل.

لم تنجح محاولات التصفية الكاملة للاقتصاد السياسي، ولايمكن أن تتحقق حتى من جانب الدوائر البورجوازية ذاتها، لسبب بسيط هو أن البورجوازية في النهاية محتاجة إلى معرفة صحيحة بالقوانين الاقتصادية. فهناك احتياجات عملية لفهم قضايا ملحة مثل السياسة الاقتصادية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات، وازدياد تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية، والنقد الموجه إلى العولمة والرأسمالية الاحتكارية، وقضايا تلوث البيئة وقضايا التنمية.

وبفضل كتاب ماركس "رأس المال" تحول علم الاقتصاد السياسي فى القرن التاسع عشر من علم للبورجوازية إلى علم للبروليتاريا فى القرن العشرين. ورغم فشل التجربة الاشتراكية السوفييتية يبقى كتاب رأس المال ذو فكر موسوعى. ويمكن القول أن دراسة كتاب رأس المال فى بداية القرن الواحد والعشرين، قد تساعدنا لفهم علمى أفضل لقضايا معاصرة مثل التنمية والبيئة والعولمة، ويمكن بذلك المساهمة فى عملية وضع أساس الاقتصاد السياسي للتنمية، والاقتصاد السياسي للبيئة، والاقتصاد السياسي لحركات الاحتجاج ضد العولمة الرأسمالية.

كلمة أخيرة حول استخدام ماركس للتجريد كأداة للتحليل العلمي. ففي العلوم الاجتماعية، لا بد من تشريح العالم الملموس إلى عناصره، وتبويب هذه العناصر في أبواب، مع إبراز الفروق ودرجات الاختلاف. ولا بد أيضاً من مجموع العناصر التي يستخلصها الباحث أن يصنع صورة ذهنية للعالم يفترض دقتها ويعول عليها. غير أن الخطوة الحاسمة في التجريد هي أنه يعيد تشريح الظاهرة إلى عناصرها واستخلاص وعزل الجوهري منها، يتم تحقيق الجوهر الذي عزل وذلك بالقياس خطوة فخطوة على الواقع نفسه، بالعودة مرة أخرى إلى الحركة التاريخية الواقعية.

وهذا ما فعله ماركس فى كتاب " رأس المال" عندما صاغ نموذجاً مبسطاً للمجتمع الرأسمالي، أو "مجتمعاً نقياً" ليس فيه سوى رأسماليين من جانب وعمال من جانب آخر، وجعلهم "يتبادلون كل السلع بما فيها قوة العمل بحيث تباع وتشتري بكامل قيمتها". ولا يخفي ماركس أنه قد أقام هذا النموذج للمجتمع الرأسمالي، من أجل "غض النظر عن كل الظواهر التي تخفي عمل آليته الداخلية". والواقع أنه ابتداء من معرفة موسوعية بالرأسمالية يبحث ماركس مادة المجتمع الرأسمالي في كل تفاصيلها ويحلل الأشكال المختلفة للتطور ويكتشف علاقتها الداخلية، وعندئذ يعرض الحركة الواقعية للمجتمع الرأسمالي في جملتها. إنه بذلك يصل إلى صياغة ما يسميه " انعكاس الحياة المادية في نموذجها المثالي". ويعترف من ثم بأن نجاحه في هذا التحليل التجريدي قد يحمل على الظن بوجود "بناء فكري مسبق" يراد إثباته عن طريق التجريد.

ودراسة السلعة في " رأس المال" مثال لهذا التجريد العلمي. وماركس يدرس السلعة باعتبارها بذرة رأس المال، وباعتبار رأس المال هو التطور الأخير للسلعة. فلقد تطورت السلعة تاريخياً إلى رأس المال. لكن هذا التطور عند ماركس تطور محدد، حسي، منبثق من الواقع، وليس بناء مجرداً من الفكر.

في رأس المال يعلن ماركس أن الشكل الأول للعلاقات الرأسمالية هو شكل مبادلة السلعة. ثم يتابع هذه الدراسة في ثلاث مراحل: السلعة، ثم ظروف مبادلتها ثم النقود وتحولها إلى رأس مال. وفي المجلد الثاني من " رأس المال" يناقش رأس المال الفردي أولاً ثم رأس المال الاجتماعي. وفي الانتقال من

إعادة إنتاج رأس المال الفردي إلى إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي، نمر من التحليل الوحدي إلى التحليل الجمعي ومن تحليل الجزء إلى تحليل الكل. لذلك يحلل ماركس مجرى الإنتاج في مجموعة، بوصفة مركباً من عمليتي الإنتاج والتداول. ويبدأ يقدم مزيداً من الحقائق الواقعية. ومن ثم يدرس تحويل فائض القيمة إلى ربح، وإلى ربح متوسط، وإلى فائدة وإلى ريع. وتبدو الطبقات في التحليل. وفي تحليل معدل الربح في المدى الطويل، تصبح إعادة الإنتاج الموسعة محكومة بميل معدل الربح للانخفاض. وفي كل ذلك ينظر ماركس للمجتمع بوصفه منقسماً إلى طبقتين أساسيتين هما الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الإنتاج وتستحوذ على فائض القيمة، ويأيديها نقطة البدء في التداول إذ تملك رأس المال النقدي وتلعب الدور الأساسي في التبادل.

ومن كل هذا نتبين أن (تجريد) ماركس في " رأس المال" هو السبيل عنده إلى المزيد من (التحديد). إن أكبر مساهمة للمجلد الأول من " رأس المال" هي التمييز بين قوة العمل والعمل، التمييز بين السلعة واستخدام السلعة. فكيف توصل ماركس إلى هذه النتيجة ؟ إنه يدرس السلعة، أي سلعة، ويدرس قيمة مبادلتها. لكنه يتبين في النهاية أن العمل ليست له قيمة، ولا يمكن أن تكون له قيمة، لسبب بسيط هو أن العمل هو مقياس القيمة. وإذن فما الذي يبيعه العامل للرأسمالي ؟ إنه إنما يبيع قوة عمله لا عمله. وباستهلاك قوة العمل في المصنع تكون هذه السلعة الخاصة التي باعها العامل مصدراً للقيمة وفائض القيمة.

لقد كان التمييز بين العمل وقوة العمل، والتمييز بين العمل المحدد والمجسم في كل سلعة والعمل المجرد كمعيار للقيمة، هو الذي هدى ماركس إلى فائض القيمة. لهذا يعلن ماركس أنه بعد الارتقاء من الظاهرة المحددة إلى الظاهرة المجردة، يجب العودة من المجرد إلى المحدد، ومن المبسط إلى المعقد، ومن الجوهري إلى الظاهري. يجب العودة إلى مزيد من السيطرة على الواقع. فمن ظاهرة العمل الأجير توصل إلى قانون فائض القيمة. ومن هذا القانون استطاع أن يعيد تقسيم الربح والفائدة والريع باعتبارها أجزاء من ظاهرة فائض القيمة وليست ظواهر مستقلة. إن هذه القدرة على التجريد هي التي جعلت ماركس أول اقتصادي يدرس الظواهر الاقتصادية (الجمعية) ويخرج أول تحليل (جمعي) للاقتصاد الرأسمالي ويعطي أحكاماً (جمعية) عليه، هي أحكام عملية عن وجوده وصيرورته.

والشرح الذي يقدمه المجلد الأول لرأس المال يعتبر انتقالاً خطوة فخطوة من التجريد إلى مراحل من التجسيد أعلى باطراد، إلى أن يتكشف الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي. والمجلد الأول كله يعطينا صورة للرأسمالية، لأنه تحليل لعملية الإنتاج الرأسمالية في صورتها الخالصة، أي تحليل لجوهر علاقات الإنتاج الرأسمالية. في هذا التحليل، يغفل ماركس عمداً تداول رأس المال والأشكال التي يتخذها المضمون الجوهري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. أما في المجلد الثاني، فيقدم ماركس تداول رأس المال. ثم يقدم لنا في المجلد الثالث تحليلاً لعملية الإنتاج الرأسمالية منظوراً إليها ككل، تحليلاً تندمج فيه علمية الإنتاج وعملية التداول ومضمون العلاقات الرأسمالية وأشكالها المحددة.